

# رسالة البركوي

## في أصول الحديث

تأليف :

محمد بن بدير علي بن اسكندر البركوي الرومي الحنفي  
رحمه الله تعالى

## بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم أيها الطالب الصادق أن لأهل الحديث اصطلاحات لا بد من معرفتها لمن أراد أن يطلع مرادهم من اطلاقاتهم. فلما أشار الشارح المحقق في شرح المحدثين الى بعض مصطلحاتهم أردنا أن نفصل بعض التفصيل فاستمع لما نقول.

**الحديث** في اصطلاح المحدثين : قول الرسول صل الله عليه وسلم وفعله وتقريره.

ومعنى تقريره صلى الله عليه وسلم أن شخصا فعل فعلا أو قال قولاً في حضرته صلى الله عليه وعلى من لديه واطلع صل الله عليه وسلم عليه ولم ينكره وسكت وقرر. وهذا التقرير أيضا داخل في الحديث.

وعند البعض هذه الأقسام الثلاثة من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين أيضا حديث. فعلى هذا يكون الحديث تسعة أقسام.

1. وما انتهى اليه صلى الله عليه وسلم يسمى **مرفوعا**

والرفع :

- قد يكون صريحا كما يقال "قال النبي صلى الله عليه وسلم" أو "فعل" أو "قرر كذا"

- وقد يكون في حكم الصريح كما نقل عن الصحابة

والتابعين أمر معلوم انه لاسبيل للعقل فيه كأحوال الآخرة والأخبار عن الأمور الماضية أو الآتية.

2. وما انتهى الى الصحابة رضي الله عنهم يسمى **موقوفا**

3. وما انتهى الى التابعين يسمى **مقطوعا**  
والمشهور ان الموقوف يطلق على المقطوع أيضا.

ثم لا يذهب عليك :  
ان السند في اصطلاحهم عبارة من رجال الحديث  
والإسناد أيضا بمعناه وقد يجيئ بمعنى ذكر السند  
ومتن الحديث عبارة عما ينتهي اليه الإسناد من الكلام.

فاذا عرفت هذا فاعلم ان الحديث ينقسم تارة الى المتصل  
والمنقطع

1. فالم متصل هو الذي لم يسقط من رواته شخص

2. والم منقطع هو الذي سقط شخص من رواته

وللمنقطع أقسام كالمعلق والمرسل

1- المعلق هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من مبادئ

السند وأوائله سواء كان الساقط واحدا أو أكثر

2- والم مرسل هو المنقطع الذي كان السقوط فيه من آخر

السند

وعند بعض المحدثين المرسل بمعنى المنقطع بالمعنى الأعم، والإصطلاح الأول أشهر.

وقال بعضهم :

3- الساقط ان كان متعددا متواليا فهو معضل.

4- وان كان واحدا أو أكثر لكن لم يكن متواليا بل من مواضع متعددة فهو منقطع.

فالمنقطع بهذا المعنى قسم من المنقطع بالمعنى الأعم. فالمنقطع يطلق على المعنيين كالتصور فإنه يطلق على المعنى الأعم مرادفا للعلم المقسم وعلى المعنى الأخص المقابل للتصديق الذى هو قسم منه.

5- ومن أقسام المنقطع بالمعنى الأعم المدلس وهو أن يترك الراوى اسم شيخه ويروى عن شيخ فوق شيخه وأتى بلفظ يوهم السماع منه وهو لم يسمع منه ويسمى هذا العمل تدليسا وهو مذموم مكروه الا اذا كان فيه غرض صحيح.

والحديث المرفوع ان كان سنده متصلا يسمى مسندا وهذا هو المشهور.

وبعضهم يسمون المتصل **مطلقا** مسندا وإن كان موقوفا أو مقطوعا.

وبعضهم يسمون المرفوع مسندا وإن كان مرسلا أو معضلا أو منقطعا لكن المتعهد هو الأول.

**ثم اعلم :**

- أن الراوي للحديث إن وقع منه اختلاف في اسناده أو متنه بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقصان أو ابدال راو مكان راو آخر أو ابدال متن مكان متن آخر فهذا الحديث يسمى

**مضطربا**

- وان أدرج الراوي كلامه بين ألفاظ الحديث لغرض صحيح ومصلحة يسمى ذلك **مدرجا**.

ومن أقسام الحديث الشاذ والمنكر والمعطل

- **الشاذ** في اللغة فرد خرج من الجماعة وفي اصطلاح

المحدثين حديث روي مخالفا لما رواه الثقات

فان لم يكن الراوي ثقة فهو مردود

وان كان ثقة فالسبيل فيه بالترجيح بمزيد حفظ وضبط أو كثرة الرواة وسائر وجوه الترجيح .

والراجح يسمى **محفوظا** والمرجوح **شاذا**

- **والمنكر** هو الحديث الذي رواه راو ضعيف مخالفا لما رواه راو ضعيف آخر لكن ضعف الثاني أقل من ضعف الأول

ومقابل المنكر المعروف,

فالمنكر والمعروف كلاهما ضعيفان لكن الضعف في المنكر أكثر منه في المعروف.

فالشاذ والمنكر مرجوحان والمحفوظ والمعروف راجحان لكن ليس في المحفوظ ضعف والمعروف ضعيف راجح بالنسبة الى المنكر.

وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ والمنكر قيد المخالفة

وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ كون الراوي ثقة أيضا

وبعضهم لم يعتبروا في المنكر كون الراوي ضعيفا أيضا

وكذا المنكر عند هذا البعض ليس مخصوصا بالصورة المذكورة,

فحديث المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط داخل في

المنكر بهذا الاصطلاح وهذه الاصطلاحات لامشاحات فيها.

- **المعلل** بصيغة اسم المفعول التعليل في اصطلاحهم اسناد

فيه علل وأسباب قاذحة في صحته ويعرفها أهل المهارة

والحاذقة في علم الحديث.

ثم اعلم :

أن للحديث أقساما ثلاثة الصحيح والحسن والضعيف

1. فالصحيح هو الحديث الذي ثبت بنقل عدل ضابط متصلا  
سنده الى المنتهى

1- فان كانت هذه الصفات على وجه الكمال فهو **الصحيح لذاته**

2- وان كان فيها نوع قصور ونقصان :

فان كان النقصان متجبرا بكثرة الطرق فهو **الصحيح لغيره**

وان كان النقصان لم ينجبر بكثرة الطرق فهو **الحسن لذاته**  
وان كان الحديث الضعيف قد انجبر ضعفه بكثرة الطرق  
فهو **الحسن لغيره**

والظاهر من كلام القوم أن **الحسن** ما تطرق فيه النقصان في جميع الصفات المذكورة لكن التحقيق ان النقصان في الحسن لذاته ليس الا في الضبط وباقي الصفات باقية على حالتها وفي الضعيف والحسن لغيره النقصان في جميع الصفات المذكورة.

- ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط ليعلم حقائق هذه الأقسام :

• اما **العدالة** فهو ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى و

## المرونة

المراد من **التقوى** عندهم الاجتناب عن الأعمال السيئة من الشرك الجلي والخفي والفسق والبدعة وفي الإجتنب عن الصغائر اختلاف والمختار عدم الاشتراط الا اذا كان الإقدام على الصغيرة على سبيل الدوام فإنه أيضا كبيرة.

والمراد **بالمروءة** التنزه عن الافعال الحسيسة كالأكل والشرب في السوق والبول في الشارع وأمثال ذلك.

ثم لا يخفى عليك ان عدل الرواية أعم من عدل الشهادة لشمول الأول العبد دون الثاني.

• و اما **الضبط** فهو ان يحفظ الراوي مسموعه ومرويه عن الفوات والاختلال بحيث يتمكن من استحضاره حيث شاء

ثم **الضبط** :

اما **ضبط الصدر** فهو بالتذكر وحفظ القلب عن النسيان  
واما **ضبط الكتاب** فهو بحفظه وصيانتة عند نفسه الى وقت الأداء

- ثم لا بد أيضا من بيان وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة والضبط



لمعرفة هذه الأقسام ولمعرفة أقسام الضعيف.

اعلم أن علماء الحديث حصروا وجوه الطعن في العدالة في  
الخمس

الأول كذب الراوي

الثاني اتهامه به

الثالث فسقه

الرابع جهالته

الخامس كونه مبتدعا

● اما كذب الراوي فهو أن يكون ثابت الكذب عمدا في الحديث  
النبوي

فاذا ثبت كذبه في حديث من الأحاديث فهو مطعون بالكذب  
وحديث الراوي المطعون بالكذب سواء كان كذبه فيه أو في  
حديث آخر يسمى **موضوعا** و**مختلفا** وهذا هو المراد من  
الموضوع في اصطلاحهم وليس في الحديث الموضوع شرط أن  
يكون الكذب والوضع فيه بعينه.

والراوي المتعمد بالكذب في الحديث النبوي وإن وقع الكذب منه  
في مدة عمره مرة واحدة في واحد لم يقبل حديثه وإن تاب  
وأحسن حاله بخلاف شاهد الزور فإنه إذا تاب تقبل شهادته كذا

قالوا.

- وأما **اتهام الراوي بالكذب** فهو أن يكون معروفا مشهورا بالكذب في الأقوال وان لم يثبت كذبه في الحديث النبوي على صاحبه الصلاة والسلام

وحديث **الراوي المطعون** باتهام الكذب يسمى **متروكا** كما يقال حديثه متروك ومثل هذا الشخص لو تاب عن الكذب وأصلح حاله بحيث ظهر ولاح آثار الصلاح من ناصية حاله **يجوز** أن يسمع حديثه

- وأما **فسق الراوي** فالمراد به هو الفسق في العمل لا في الاعتقاد فإنه داخل في البدعة والكذب داخل في الفسق لكن لما كان الطعن باعتباره أشد وحكمه مباينا افردوه عنه.

- وأما **جهالة الراوي** فالمراد بها أن لا يكون اسمه معلوما فجهالة اسمه طعن فيه لانه لم يعلم انه ثقة أو لا كأن يقال أخرج رجل أو شيخ,

وهذا الحديث يسمى **مبهما** وهو غير مقبول إلا اذا كان صاحبا فإن الصحابة كلهم عدول.  
ولو ذكر المبهم بعبارة التعديل كأن يقال أخرج عدل أو ثقة ففيه **اختلاف** والصحيح أنه غير مقبول أيضا حتى يسميه الا اذا قاله امام حاذق.

- وأما **بدعة الراوي** فهو أن يكون الراوي معتقدا بشيئ على خلاف ما هو معروف ومعلوم من رسول الله عليه السلام بنوع شبهة وتأويل لا بطريق الجحود والعناد فإنه كفر و حديث المبتدع مردود تورعا.

وأما **وجه الطعن المتعلق** بالضبط فهو أيضا خمسة

الأول **فرط الغفلة**

الثاني **كثرة الغلط**

الثالث **مخالفة الثقات**

الرابع **الوهم**

الخامس **سوء الحفظ**

- أما **فرط الغفلة** و**كثرة الغلط** فهما متقاربان الغفلة في السماع وتحمل الحديث والغلط في السماع وأدائه

- و أما **مخالفة الثقات** فهو إما في الإسناد أو في المتن وهما على أنواع متعددة وهي توجب الشذوذ في الحديث وجعلها من وجوه الطعن المتعلق بالضبط بسبب ان الباعث على هذه المخالفة هو عدم الضبط والحفظ وعدم صيانتة عن التغيير والتبديل.

- وأما **الوهم** فهو أن يكون بناء رواية الراوي على توهمه

وذلك يقع في الإسناد غالبا وفي المتن نادرا ولكن الإطلاع عليه من أغمض علوم الحديث وأدقها ولا يحصل هذا الإطلاع الا لمن أوتي له فهم ثاقب وحفظ واسع للأسانيد والمتون ومعرفة كاملة بمراتب الراوي وأحوال الأسانيد والمتون كما كان للمتقدمين من أرباب هذا الفن.

- وأما **سوء الحفظ** فهو أن لا يكون صوابه غالبا على خطئه ولا يكون حفظه و اتيانه أكثر من سهوه ونسيانه سواء كان خطأه غالبا على صوابه أو كانا متساويين وكذا السهو والنسيان فالمخلص عن سوء الحفظ ليس إلا بعدم الخطأ مطلقا أو بغلبة سمع الصواب عليه وكذا السهو والنسيان.

## ثم اعلم :

أن الراوي في الحديث الصحيح :

1. ان كان واحدا في جميع المواضع أو في بعض المواضع يسمى **غريبا**
2. وإن كان اثنين يسمى **عزيزا**
3. وإن كان أكثر من اثنين يسمى **مشهورا** و **مستفيضا**
4. وان كانت كثرة الرواة في كل موضع بحد لا يجوز العقل توافقه على الكذب يسمى **متواترا**

والغريب يسمى **فردا** أيضا.

ولا يخفى عليك أن الراوي :

ان كان **واحدا** في جميع المواضع يسمى **فردا** مطلقا

وان كان في موضع **واحد** يسمى **فردا نسبيا**

ففي كون الحديث غريبا وفردا يكفى كون الراوي واحدا في موضع واحد.

وان كان في مواضع متعددة أخرى أكثر من واحد :

ففي العزیز لابد أن يكون الراوي في جميع المواضع اثنين صريحا أو ضمنا

وفي المشهور لابد في جميع المواضع كونه أكثر من اثنين صريحا كله

فإن كان في بعض المواضع اثنين وفي بعضها أكثر من اثنين فهو داخل في العزیز كما أنه إن كان في بعض المواضع واحدا أو في باقي المواضع اثنين أو أكثر يكون غريبا

**فاعلم :**

أن معنى كون الراوي في العزیز في جميع المواضع اثنين أعم من أن يكون صريحا أو ضمنا بعد كون البعض في بعض المواضع صريحا

فمن هذا التفصيل علمت معنى قولهم فى هذا الفن يحكم الأقل  
على الأكثر

وقد عرفت من هذا التحقيق أن الغرابة لا تنافي الصحة لأن كل  
واحد من آحاد رجاله ثقة.

وقد تطلق الغرابة ويراد بها الشذوذ الذى هو من أقسام الطعن  
عند الأكثر في الحديث كما سبق فى بيان الشاذ والمنكر و المعلل  
وقد يجئ الشذوذ بمعنى الغرابة بمعنى كون الراوي منفردا فلا  
ينافي الشذوذ بذلك المعنى الصحة كما لا تنافيها الغرابة.

ثم لا تغفل انك اذا عرفت معنى الصحيح لذاته ولغيره ومعنى  
الحسن لذاته ولغيره علمت أن الضعيف هو الذي فقد فيه الشرائط  
المعتبرة في الصحة والحسن كلا أو بعضا فأقسام الضعيف  
متعددة متكررة ومراتب الصحيح والحسن لذاتهما ولغيرهما أيضا  
متفاوتة بعضهما فوق بعض في الرجحان والعمل والاحتجاج  
بتفاوت تلك الصفات ودرجاتها بعد الاشتراك في أصل الصحة  
والحسن.

هذا ما تيسر لنا فى تحقيق أقسام الحديث من الكتب المعتمدة  
ومعرفة هذا التفصيل وإن لم تكن ضرورية هنا ولكن لما كان  
اخواننا فى الدين وأعاوننا فى طلب اليقين مشتغلين بتصحيح  
المشكلات فى بعض كتب الأحاديث فى هذا الأوان والحين وكانوا

متحيرين عند سماع هذه الأسماء والطالبين لبياننا فصلناها  
ازالة لحييرتهم. الحمد لله الذى هدينا لهذا وما كنا  
لننهدي لولا أن هدينا الله.

تمت بحمد الله